



مَنْظَرُ الصِّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ

قرار

RESOLUTION

ش م/ل إ 64/ق-3
تشرين الأول/أكتوبر 2017

اللجنة الإقليمية
لشرق المتوسط

الدورة الرابعة والستون

البند 3 (ب) من جدول الأعمال

تغيُّر المناخ والصحة: وضع إطارٍ للعمل

إن اللجنة الإقليمية،

بعد ما استعرضت الورقة التقنية حول تغيُّر المناخ والصحة: وضع إطارٍ للعمل¹؛

وإذ تستذكر القرار ج ص ع 61-19 والقرار ش م/ل إ 55/ق-8 بشأن تغيُّر المناخ والصحة والقرار ش م/ل إ 60/ق-5 بشأن الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة (2014-2019)؛

وإذ تستذكر حصائل مؤتمر منظمة الصحة العالمية الثاني بشأن الصحة والمناخ الذي وضع تدابير رئيسية لتنفيذ اتفاق باريس الذي يرمي إلى الحدِّ من المخاطر الصحية المرتبطة بتغيُّر المناخ، وإعلان مراكش الوزاري بشأن الصحة والبيئة وتغيُّر المناخ (2016)؛

وإذ يساورها القلق لكون النُظُم الصحية، في بعض بلدان الإقليم، لا تزال تفتقر للقدره على الصمود أمام تغيُّر المناخ والتعافي من آثاره؛

وإذ تُدرك الدور القيادي لوزارات الصحة في حوكمة الصحة وتنظيمها وترصدها، ودورها في تحفيز الإجراءات والتدخلات اللازمة من قِبل القطاعات الأخرى المعنية بهدف حماية الصحة من تغيُّر المناخ ومن المخاطر البيئية؛

1. تعتمد إطار العمل بشأن تغيُّر المناخ والصحة في إقليم شرق المتوسط (2017-2021) (المرفق بهذا القرار)؛

2. تطلب من المدير العام إدراج اعتماد إعلان مراكش الوزاري بشأن الصحة والبيئة وتغيُّر المناخ في بنود جدول أعمال دورة المجلس التنفيذي الثالثة والأربعين بعد المائة؛

3. تدعو الدول الأعضاء إلى ما يلي:

- 1.3. تعيين جهة اتصال وطنية معنية بالصحة وتغيّر المناخ وتمكينها من أجل تسهيل وتنسيق عملية إعداد استجابة الصحة العامة لتغيّر المناخ؛
- 2.3. زيادة قدرة النُظُم الصحية على الصمود أمام تغيّر المناخ والتعافي من آثاره، عبر وسائل منها إدماج الترسُّد ونظم الإنذار المبكر وإدارة آثار تغير المناخ على الحصائل الصحية؛
- 3.3. ضمان دعم الإجراءات الخاصة بالصحة والمناخ من خلال إشراك مجتمع الصحة والقطاعات المعنية وسائر الجهات صاحبة المصلحة في تدابير تخفيف أثر تغيّر المناخ والتكيف معه.

4. تطلب من المدير الإقليمي ما يلي:

- 1.4. تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء لوضع أطر عمل وطنية بشأن النُظُم الصحية القادرة على الصمود أمام تغيّر المناخ والتعافي من آثاره، ولتنفيذ استجابات صحة عامة وطنية إزاء تغيّر المناخ في كل بلدٍ على حدة؛
- 2.4. بناء الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية من أجل تسهيل تنفيذ إطار العمل بشأن تغير المناخ والصحة في إقليم شرق المتوسط (2017-2021)؛
- 3.4. عقد مشاورات إقليمية حول الصحة والبيئة، مع التركيز على تغيّر المناخ وتلوث الهواء، وتنفيذ إطار العمل الإقليمي بمشاركة السلطات الوطنية المعنية بالصحة والبيئة؛
- 4.4. تقديم تقرير إلى اللجنة الإقليمية عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار العمل الإقليمي بشأن تغيّر المناخ والصحة في دورتها السادسة والستين والثامنة والستين.

الملحق 1. إطار العمل المقترح بشأن تغيير المناخ والصحة في إقليم شرق المتوسط

الدعم المقدم من منظمة الصحة العالمية	الإجراء المنتظر من البلدان اتخاذه	هدف الاستجابة الاستراتيجية
		الحوكمة والسياسات والمشاركة لحماية الصحة من تغيير المناخ
توفير التدريب وبناء القدرات المؤسسية لكيانات معينة تعمل كجهة اتصال للصحة والمناخ. تبادل الطرائق والخبرات ذات الصلة والدروس المستخلصة من سائر الدول الأعضاء التي لديها كيانات تعمل كجهة اتصال للصحة والمناخ.	إرساء مسؤولية محددة وآلية قانونية للمساءلة داخل وزارة الصحة من أجل حماية الصحة من تغيير المناخ داخل قطاع الصحة وخارجه. تعيين جهة اتصال وطنية للصحة وتغيير المناخ لديها صلاحيات محددة بوضوح ومخصصات من الميزانية لتنسيق استجابة قطاع الصحة إزاء تغيير المناخ. إرساء طريقة تنسيق للكيان العامل كجهة اتصال للصحة والمناخ لتوجيه تصميم الاستجابة الصحية إزاء تغيير المناخ وتنفيذها.	الحوكمة إسناد مسؤولية تيسير وتنسيق تصميم استجابة الصحة العامة إزاء تغيير المناخ لجهة اتصال معينة بالصحة وتغيير المناخ
تبادل المبادئ التوجيهية والاستراتيجيات والخبرات والدروس المستخلصة من الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بإعداد سياسة وخطه عمل وطنية بشأن الصحة وتغيير المناخ.	إعداد سياسة واستراتيجية وخطه عمل وطنية بشأن الصحة وتغيير المناخ. إدماج سياسة وخطه عمل الصحة وتغيير المناخ في الاستراتيجية والسياسة الوطنية للصحة العامة.	السياسات إعداد سياسة وخطه عمل وطنية بشأن الصحة وتغيير المناخ وإدماجهما في الاستراتيجية والسياسة الوطنية للصحة العامة.
تبادل المبادئ التوجيهية والاستراتيجية والخبرات والدروس المستخلصة من الدول الأعضاء الأخرى المتعلقة بإعداد آلية وطنية للتعاون بين القطاعات بشأن الصحة وتغيير المناخ.	إدماج السياسة وخطه العمل الوطنية للصحة وتغيير المناخ في السياسة وخطط العمل الوطنية لتغيير المناخ بشأن التكيف مع تغيير المناخ وتخفيف آثاره. تمثيل وزارة الصحة تمثيلاً ملائماً في العمليات الرئيسية لتغيير المناخ على جميع المستويات (مثلاً اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، ومفاوضات مؤتمرات الأطراف، والبلاتغات الوطنية). إبرام اتفاقات بين وزارة الصحة والوزارات الأخرى (للقطاعات المحددة للصحة)، تحدد فيها أدوار ومسؤوليات معينة في تقييم الآثار والفوائد الصحية لسياسات التكيف مع تغيير المناخ وتخفيف آثاره.	المشاركة إدماج السياسة وخطه العمل الوطنية للصحة وتغيير المناخ بشكل ملائم في سياسة تغيير المناخ وخطط العمل الوطنية للتكيف مع تغيير المناخ وتخفيف آثاره. انضمام جهة الاتصال الوطنية المعنية بشأن الصحة وتغيير المناخ إلى عضوية الوفد الوطني في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ. إجراء تقييمات الأثر الصحي لتدابير التكيف مع تغيير المناخ وتخفيف آثاره في ثلاثة من القطاعات المحددة للصحة.
توفير التدريب وبناء القدرات المؤسسية على تقييم المخاطر المناخية والرصد والرقابة والإنذار المبكر والقابلية للتأثر.	إجراء تقييم لقابلية تأثر الصحة بتغيير المناخ وتقييم الاستجابة القائمة وخيارات التكيف في قطاع الصحة (أي تقييمات القابلية للتأثر والتكيف). تعزيز الرقابة على الأمراض وربطها مع عملية الرصد البيئي وتصميم نظم الإنذار المبكر المتعلقة بالمناخ. توسيع التغطية الجغرافية والسكانية والموسمية لبرامج الإشراف والرقابة على الصحة من الأمراض الحساسة للمناخ.	الرقابة ونظم المعلومات الصحية: استكمال تقييم قابلية تأثر الصحة بتغيير المناخ وتحديثه كل سنتين استناداً إلى البيانات المستجدة. شمول نظم المعلومات الصحية البيانات المتعلقة بقابلية تأثر الصحة بتغيير المناخ والاستجابة لها. إنشاء نظام للإنذار المبكر بالمخاطر الصحية المرتبطة بالمناخ.

الدعم المقدم من منظمة الصحة العالمية	الإجراء المنتظر من البلدان اتخاذه	هدف الاستجابة الاستراتيجية
تبادل مواد التوعية والقواعد والمعايير والتدخلات المتعلقة بقضايا الصحة والمناخ.	تحديث الخطط الاستراتيجية لبرامج الصحة الوطنية المتعلقة بالأمراض الحساسة للمناخ، مع الوضع في الاعتبار نتائج تقييم قابلية تأثر الصحة	الاستجابة والبرامج الصحية: تنقيح الخطط الاستراتيجية وإجراءات التشغيل الخاصة ببرامج الصحة الوطنية من أجل التصدي للمخاطر المناخية
توفير توجيهات بشأن إعداد وتنفيذ المناهج التعليمية والتدريب المهني للعاملين في المجال الصحي بشأن الصحة وتغير المناخ.	تعزيز قدرات الموارد البشرية من خلال تدريب العاملين في المجال الصحي على المناهج التعليمية وتدريبهم تدريباً مهنيًا للتعامل مع المخاطر الصحية التي يفرضها تغير المناخ.	الاستجابة والقوة العاملة في مجال الصحة: تدريب 70% من القوة العاملة بوزارة الصحة المشاركة في برامج الصحة المراعية للمناخ على التعامل مع الآثار الصحية لتغير المناخ والاستجابة لها.
تبادل الخبرات والقواعد والمعايير والخطط المتعلقة باستجابات الصحة والمناخ.	تعزيز قدرات التأهب التنظيمي، مع وضع خطط طارئة للنشر والاستجابة (على المستويات الوطنية والإقليمية والوطنية) في حالة الصدمات والأزمات المناخية الحادة، من قبيل ظواهر الطقس القاسية (مثل الفيضانات، ونوبات الجفاف، وموجات الحرارة، وما إلى ذلك) وما ينتج عنها من حالات تفشي الأمراض.	وضع خطط طوارئ بهدف الاستجابة للصددمات المناخية
تبادل المواصفات والقواعد والمعايير الخاصة بمرافق الرعاية الصحية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ.	إجراء تقييم منهجي لهشاشة المرافق الصحية والبنية التحتية في ضوء تنبؤات المخاطر المناخية.	الاستجابة والبنية التحتية والتكنولوجيات المتعلقة بالصحة: إجراء تقييم وطني لقدرة البنى التحتية على الصمود في مواجهة تغير المناخ.
توفير إرشادات بشأن تعميم مراعاة البيئة في القطاع الصحي	تنقيح المواصفات بحيث تتضمن توقعات المخاطر المناخية في تحديد المواقع والبناء، والأداء والعمل، وإمدادات الطاقة والمياه، وخدمات الإصحاح في مرافق الرعاية الصحية	تنقيح المعايير الوطنية ورموز البناء الخاصة بالبنية التحتية والتكنولوجيات الصحية في ضوء قابلية التأثير بتغير المناخ.
تيسير إقامة الشبكات مع المبادرات العالمية (مثلاً، مبادرة الرعاية الصحية دون ضرر)	تحسين تجهيزات البنية التحتية للمرافق الصحية لزيادة الكفاءة التشغيلية وخفض الأثر البيئي واستمرار الخدمات الصحية من أجل التصدي لظواهر الطقس القاسية والتغلب عليها (مثلاً، استخدام الطاقة المتجددة وإعادة استعمال المياه، إلخ).	تجهيز 50% من مرافق الرعاية الصحية ببنية تحتية قادرة على التكيف مع تغير المناخ وخدمات داعمة.
تبادل الخبرات والقواعد والمعايير الدولية/الإقليمية بشأن برامج الرصد والتقييم المتعلقة بالمناخ والأرصدة الجوية والبيئة مع نظم الإشراف الصحي.	جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمخاطر البيئية والنتائج الصحية.	تحسين إدارة تدخلات الصحة البيئية
	ربط وإدماج برامج رصد وتقييم المخاطر البيئية مع نظم الرقابة الصحية.	الأدوار التنظيمية والرقابية لوزارة الصحة في إدارة الصحة البيئية: إنشاء قاعدة للبيانات الصحية لدعم إعداد اللوائح الوطنية المتعلقة بإدارة خدمات الصحة البيئية (مثلاً، إمدادات المياه والإصحاح، وسلامة الأغذية، إلخ).
	إصدار لوائح وسياسات وطنية محسنة بشأن خدمات الصحة البيئية الرئيسية ومحدداتها (مثلاً، مياه الشرب، وجودة الهواء، ونظام الغذاء، والإسكان، والنقل، والطاقة، وإدارة النفايات، والمرافق الصحية) لضمان توفير الحماية الصحية وتعزيزها أثناء التصدي لتغير المناخ.	إدماج حماية الصحة العامة وتعزيزها إدماجاً سليماً في اللوائح والسياسات الوطنية المتعلقة بخدمات الصحة البيئية ومحدداتها.
	الحفاظ على رقابة مستقلة من قِبل وزارة الصحة لتقييم آثار الفعالية والامتثال والآثار الصحية لخدمات الصحة البيئية التي تديرها قطاعات أخرى (مثل مياه الشرب والإصحاح، والأمن الغذائي، وإدارة المواد الكيميائية، وما إلى ذلك).	تعزيز الدور الرقابي لوزارة الصحة في الإدارة المتكاملة لخدمات الصحة البيئية ومحدداتها.

الدعم المقدم من منظمة الصحة العالمية	الإجراء المنتظر من البلدان اتخاذه	هدف الاستجابة الاستراتيجية
		تعبئة الدعم لتصميم استجابة للصحة العامة إزاء تغيّر المناخ
تبادل الشبكات والخبرات الدولية/الإقليمية المتعلقة بتعبئة الموارد الوطنية لحماية الصحة من تغيّر المناخ في قطاع الصحة والقطاعات الأخرى.	تعبئة الموارد المالية والبشرية لدعم الاستجابة الصحية إزاء تغيّر المناخ في الوظائف الرئيسية للصحة العامة.	التعبئة تأمين موارد مالية وبشرية لحماية الصحة من تغيّر المناخ.
توفير المشورة لصانعي القرارات وبرامج تطوير التدريب وبناء القدرات للموظفين المتخصصين ذوي الصلة.	تعبئة الموارد المالية لدعم القطاع الصحي في تقييم الفوائد المشتركة للإجراءات المتعلقة بالمناخ في القطاعات الأخرى المحددة للصحة، ولتحديد الإجراءات المتعلقة بالمناخ التي تحقق أعظم فوائد للصحة.	توافر موارد مالية وبشرية لقطاع الصحة من أجل إجراء تحليلات الأثر الصحي والفوائد المشتركة لخيارات الإجراءات المتعلقة بالمناخ في القطاعات المحددة للصحة.
تبادل الشبكات الدولية/الإقليمية والمقترحات المتعلقة بتعبئة الأموال من الآليات النقدية الدولية.	تيسير الاستفادة من فرص التمويل الدولي وآلياته (مثل الصندوق الأخضر للمناخ) لنشرها على تدابير التكيف الصحي ومشاريع تخفيف الأثر، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً.	الاستفادة من آليات التمويل الدولية (مثل الصندوق الأخضر للمناخ) من أجل إجراء تدابير التكيف الصحي ومشاريع تخفيف الأثر.